

التقرير اليومي

2007/5/8

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

القادة العسكريون ضد فيتو الرئيس

الموقع الإلكتروني لبيلويزي؛ 2007/5/2

"مع هذا الفيتو، يكون الرئيس قد حكم علينا بتكرار تاريخ رهيب. فموقف بوش الحالي حافل بذكرات آذار 1968 التي لا تُنسى في فيتنام. ففي ذلك الوقت، أقرّ كل من وزير الدفاع والرئيس بأنه من غير الممكن الفوز بالحرب عسكرياً—تماماً كما أدرك ذلك قادتنا العسكريون في العراق. لكن، ولأنه لا يريد أن يوصم بوصمة خسارة حرب، أجاز الرئيس جونسون تفويضاً بزيادة 25,000 جندي. ففي تلك المرحلة، كان قد قُتل 24,000 جندي أميركي في المعارك. وبعد خمس سنوات، وعندما أصبح الإنسحاب الأميركي منتهياً، تكبدنا خسائر أخرى مع مقتل 34,000 جندي إضافي". (الفريق المتقاعد روبرت غارد، الولايات المتحدة الأميركية).

"ياستعماله الفيتو ضد هذا القانون، وإخفاقه بالمبادرة الى إنسحاب فوري ومرحل، يكون الرئيس قد مضى بأفعاله، وبشكل مؤثر، الى أبعد مدى، متخلياً عن واجبه الوظيفي، تاركاً القوات الأميركية في مهمة مستحيلة وهي تتكبد خسائر بسقوط ضحايا غير ضرورية بالكامل في صفوفها". (الفريق المتقاعد ويليام إ. أودوم، الولايات المتحدة الأميركية).

"إنّ الحديث عن الكونغرس وعدم دعمه جنودنا ما هو إلا كلام تافه محض . فعدم الدعم الحقيقي لجنودنا هو الفيتو الرئاسي. إنّ الفيتو على هذا القانون يبعث برسالة الى جنودنا مفادها أنّ الرئيس سوف يمؤهم لأجل القتال، لكنه غير مهتم بإعادتهم الى عائلاتهم". (اللواء المتقاعد ميل مونتانو، USANG).

"لقد إستخدم الرئيس الفيتو ضد جنودنا وضد الشعب الأميركي. إنّ إلتزامه العنيد بإستراتيجية فاشلة في العراق هو أمر غامض ومبهم. لقد كان جيشنا العظيم ملتزماً بإستراتيجية فاشلة منتهكة لمبادئ الحرب الأساسية. إنّ فشله بتحريك الأمة لهزم التطرف الإسلامي المنتشر في العالم هو أمر تراجيدي. نحن نستحق من قائدنا الأعلى للقوات المسلّحة ومن إدارته ما هو أكثر". (الفريق المتقاعد جون باتيست، USA)

"هذه الإدارة والمجلس التشريعي المتحكم به، سابقاً، الحزب الجمهوري، كانا العاملان الكاويان الأكثر إيلاًماً بالنسبة للقوات المسلحة الأميركية في الذاكرة. فقبل أقل من سنة مضت، عانى الماريتر والجيش من مشقات بالغة بسبب فشل الجمهوريين بتمرير لغة تمويل ضرورية.

أما في الوقت الحاضر فيمسك رئيس الولايات المتحدة بجنودنا رهائن الأنا خاصته. فما هو ظاهر أكثر من أي وقت مضى أن الجيش والماريتز، فقط، يخوضون الحرب - وحدهما من دون دعم الرئيس " (الفريق المتقاعد بول إيتون، USA) "قبل حوالي 5 سنوات مضت، وثق الكونغرس بالرئيس بشكل كافٍ ليعطيه السلطة لتحويل العراق. لقد إنتهك بوش تلك الثقة وذلنا بسوء إستخدامه للقوة. أما اليوم، فقد إنتهك الرئيس ثقة الشعب الأمريكي وثقة جنودنا وعائلاتهم بإستخدامه الفيتو ضد القانون وعدم إختيار القيام بما هو صحيح. لقد خذلنا" (العقيد المتقاعد جون جونر USA).

نداء الساعثة: ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي

بقلم الدكتور سيللو روزنبرغ؛ أوميديا؛ 2007/5/6

لقد أدت حرب لبنان الى الإضرار، وبشدة، بصورة جيش الدفاع الإسرائيلي كأقوى جيش في الشرق الأوسط. وإذا لم تقم لجان التحقيق بتقديم حل، فلن يمكن سوى لثورة كاسحة، فقط، في مؤسسة الدفاع أن تقوم بذلك.

لقد شهدنا في الأشهر الأخيرة إستعراضاً للجان التحقيق عن حرب لبنان الثانية: لجان جيش الدفاع الداخلية، لجنة فينوغراد، إلخ... إن كل هذه اللجان لن تنتج شيئاً إلا إذا خضع الجيش الى تحول حقيقي من الأعلى الى الأسفل. فمشاكل جيش الدفاع الإسرائيلي أعمق بكثير. ولذلك، يجب الإعياز لوضع خطة علاجية جذرية. فتقرير Comptroller، الذي صدر قبل بضعة أشهر، يحدد بوضوح نقاط المشكلة المتفشية في جيش الدفاع الإسرائيلي: الإفتقار الى المهنية على أعلى المستويات، الإفتقار الى الإجراءات المنهجية المنظمة للتخطيط وصنع القرار، الخلل الهيكلي والعيوب العمالية.

ولا يقدم تقرير Comptroller معلومات جديدة. إذ لا يمكن السعي لإيجاد حل في لجان التحقيق، وإنما يكون ذلك في التحول الذي يحتفظ بخطواته وفقاً للواقع الناشئ. وقد تستلزم العملية وقتاً. ومع ذلك، فإن الإطار الزمني اللازم لتحقيق التحول يجب أن يُحدّد مقدماً في الوقت الذي يقوم فيه بتلبية المهمات والأهداف المعروضة أمام القادة. وعلى الأمور التالية أن تكون المبادئ الإرشادية الأساسية لثورة مقترحة في جيش الدفاع الإسرائيلي:

إلغاء التجنيد الإجباري وتأسيس جيش محترف صرف

كل شخص يوافق على أن فكرة "جيش الشعب" هي فكرة بائدة. أما الأثر الوحيد الباقي، فهو في مجال الفولكلور. فقد تصور بن غوريون الشبان والشابات، ككل، مجندين في الجيش. أما حقيقة المسألة، فهي أن الخدمة الإجبارية كانت فكرة مشكّلة للدولة؛ بلاد يندمج بها المهاجرون على إختلاف أعراقهم في مواطنة المجتمع اليهودي الواحد، الذي يقدر فكرة الجماعة (مبدأ مبني على سيطرة الشعب على جميع وسائل الإنتاج والتوزيع). وعلى مدى سنوات، كان جيش الدفاع الإسرائيلي، بالواقع، قوة موحدة تستحق الشناء العالي. ولسوء الحظ، فقد تغير ذلك الواقع. ومن الجماعة الإجتماعية، وصلنا الى الفردانية المدمرة (الإعتقاد بالأهمية العظمى للفرد). فالإنجاز الجماعي فتح الطريق أمام الإنجاز الفردي، وأصبح مفهوم "جيش الشعب" اليوم شيئاً من الماضي.

وتظهر صورة واضحة من المعلومات المتوفرة: أكثر من نصف أولئك المؤهلين للخدمة الإجبارية لا يخدمون مطلقاً في جيش الدفاع الإسرائيلي، كما أن أولئك المجندين إجبارياً لا ينفون فترة خدمتهم الإجبارية، وذلك إما بسبب المشاكل الإنضباطية الشديدة، وإما بسبب "الأسباب الصحية".

لذلك، يظهر بأن أقلية، فقط، من أولئك المجبرين على الخدمة يؤدون بالواقع خدمتهم العسكرية. إنَّ الأسطورة بأنَّ "جيش الشعب" هي مؤسسة لا يمكن المس بها أصبحت مضحكة. أما الموارد المستثمرة في مجموع هؤلاء السكان الذين يؤدون خدمة عسكرية جزئية فهي غير مبررة بالكامل. فهذه الموارد يمكن تمريرها بقنوات نحو حاجات أكثر أهمية بكثير.

أما الأزمة التي لا تقل أهمية، فهو وضع جنود الإحتياط. فليس سراً أن أقلية من جنود الإحتياط يقومون بالفعل بأداء واجبهم، على الأقل في وحدات القتال. فعدد من جنود الإحتياط يؤدون واجبهم الإحتياطي في وحدات لا يحتاجها الجيش، لكنها وحدات تكلف دولة إسرائيل ثروة. ولأجل هذه الأسباب، على إسرائيل أن تقوم بتحويل جيش الدفاع الإسرائيلي الى جيش إحترافي. وسواء كان يجب أن يكون التجنيد على أساس تطوعي أو من خلال نظام آخر، فإنها مشكلة مطروحة للنقاش العام الجدي.

إنَّ إلغاء الخدمة الإلزامية سوف يؤدي الى تحرير موارد هائلة لجيش الدفاع الإسرائيلي، والتي لا يمكن تقديمها اليوم. وبهذا، سوف يرى كثيرون الخدمة العسكرية بمثابة نداء بدلاً من إلتزام وسيقومون بإستثمار كل طاقاتهم المهنية بها- الشبان والشابات على السواء. وبهذا، سوف يصبح جيش الدفاع الإسرائيلي جيشاً إحترافياً، مدرباً جيداً مع قدرات لا يمكن تحقيقها حالياً، تحديداً بسبب العبء المفروض من جراء الخدمة العسكرية الإلزامية.

تأسيس نظام قتالي إحتياطي إحترافي:

يجب أن يتم إستثمار الموارد في التدريب وفي المحافظة على نظام قتالي إحتياطي. وليس هناك من حاجة الى آلاف الإحتياطيين الذين لا يقومون بشيء سوى تنفيذ مهمات لا فائدة منها. فخلال المرحلة الإنتقالية، يجب أن يلقي نظام الإحتياط أفضل تدريب ممكن، كما يجب أن يكون جنود القتال الإحتياطيين موازين جيداً، سواء كان ذلك من خلال الحوافز المالية أو من خلال حوافز أخرى يكافئون بها حصرياً. ويجب أن تكون الحوافز من النوع الذي يسمح للإحتياطيين بأداء عملهم بأفضل طريقة ممكنة.

أما في الوقت الحاضر، فليس لدى جنود الإحتياط حوافز حقيقية؛ بالواقع، إنَّ أولئك الذين يخدمون في الإحتياط لفترات مطولة يمكن أن يجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل أو يواجهون صعوبات جدية عندما يخضعون لإمتحانات كلياتهم. ولذلك، فإنَّ الترتيبات لفترات الخدمة الإحتياطية وأتعابها وتعويضاتها الهامة يجب إنجازها من خلال تشريع قانوني يلزم الجميع. واليوم، يقوم جنود الإحتياط المحاربين بأداء واجبهم برغم الصعوبات العديدة، ولذلك فهم يستحقون ثناءً عظيماً. ومع ذلك، يجب إتخاذ خطوات، كما يجب تقديم حوافز لمكافحة شعور الإحتياطيين بأنهم "مغفلين".

إنشاء جهاز لوجستي وتكنولوجي

كانت إسرائيل مباركة بقوة عاملة متعلمة ومتطورة في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ولإجتذاب هذه القوة الى جيش الدفاع الإسرائيلي، فإنَّ ذلك سيتطلب تغييراً في التفكير. فالشعاعات لا تؤثر اليوم بأحد. فكل إسرائيلي يريد مهنة ويريد الحصول على حياة الراحة. وحتى يستطيع جيش الدفاع الإسرائيلي تلبية التحديات التكنولوجية التي يشكلها الواقع، فإنَّ عليه إجتذاب أفضل العقول في مجال العلوم والتكنولوجيا. أما في الوقت الحاضر، فإنَّ هذا الأمر لا يمكن تحقيقه سوى عن طريق تقديم مكافآت مالية أكبر من تلك التي في القطاع الخاص. وإذا ما تم تنفيذ الإصلاح بكليته، فإنه سيكون هناك موارد مالية كافية وزيادات أخرى في الراتب موضوعة جانباً لسحب كبار العلماء والتقنيين الى الجيش.

الأكاديمية العسكرية

يجب أن يتم تدريب الجنود والقادة من خلال إطار عمل مصمم لهذه المهنة الفريدة. إنه ليس سؤالاً عن الأقدمية أو التوقيع كشريك لأجل محصنات قليلة للمهنة، وإنما هوسؤال عن التقدم في المرتبة المبني على أساس القابلية. وكما هو الحال في أكثر بلدان العالم تقدماً، يجب أن تكون الأكاديمية العسكرية مؤسسة في إسرائيل لتوفير التدريب لمؤسسة جيش الدفاع الإسرائيلي. فكلما تم تشجيع التفوق والإمتهان أكثر، كلما ظهر قادة وجنرالات أكثر. فإسرائيل اليوم تملك عدداً من الجنرالات وقلة قليلة جداً من القادة الحقيقيين.

تغييراً هيكلياً في جيش الدفاع الإسرائيلي

يجب أن تخضع البنية التنظيمية أيضاً للتغيير. وهذا الأمر يُعتبر صحيحاً بالنسبة للقوات البرية خصوصاً. فهذا النظام مبعثر ومن دون مسؤولية وقيادة موحدة. وبالرغم من تأسيس قيادة جيش الميدان، يبقى نظام القتال البري غير مقبول. يجب أن يخضع النظام إلى إصلاح بنيوي مصمم لمساعد على التطور والتقدم.

عقيدة الأمن

يجب وضع مسودة أولية لعقيدة الأمن. وما يثير الدهشة أن إسرائيل لا تمتلك عقيدة أمنية واضحة. فحتى لو كان هناك بعض الفصول، فإن علينا صياغة مفهوم أممي جيد يناسب واقع اليوم. ويجب تجنيد أفضل العقول في إسرائيل والخارج- من الأكاديميا ومن الفروع المنخرطة في إستراتيجيات مختلفة. وليس من شك أن إسرائيل يمكنها تحمّل مشروعاً كهذا ودعمه.

إزالة التقييمات الأمنية من الإستخبارات العسكرية

منذ العام 1973، لم يتم تنفيذ توصيات لجنة "أغرانات" بخصوص الحاجة إلى سحب التقييم السنوي للظروف الأمنية من إستخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي. ففي عدد من الحالات تحولت تقييمات إستخبارات جيش الدفاع لتصبح غير دقيقة- هذا على الأقل. إن التقييم مسألة تتعلق بالقادة وليس بالجيش. وعلى إستخبارات جيش الدفاع التعامل مع المعلومات الإستخبارية وتقديمها للقادة بصورة واضحة. وعلى كل حال، لا يجب إنجاز التحليل والتقييم بواسطة إستخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي، وإنما بواسطة مجلس أمن قومي.

مجلس الأمن القومي

وكما كنت قد ناقشت في المواضيع السابقة، فإن هناك حاجة ملحة لرفع وتحسين مكانة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي. فحتى لو حصل تحول كبير في جيش الدفاع الإسرائيلي، فإنه لا يزال على القادة القيام باتخاذ القرارات حول العلاقات الخارجية والقضايا الأمنية، إذ لديهم السلطة للقيام بذلك وعليهم المسؤولية. أما اليوم، فإن الحكومة الإسرائيلية عاجزة عن تبني القرارات في مجال الأمن بشكل صحيح؛ فالأسباب لذلك متنوعة ومتعددة، إلا أن السبب الرئيسي لذلك هو أن رئيس الحكومة وفريقه الوزاري لا يمكنهم فهم، وأحياناً لا يفهمون، أي شيء حول الأمن. ولذلك، فإن تفعيل مجلس أممي وطني على نموذج الولايات المتحدة هو أمر حيوي للأمن الإسرائيلي. أما الوزراء وأعضاء المؤسسة الدفاعية فإنهم لن يسارعوا إلى تقديم السلطة التي يتمتعون بها اليوم. فبالنسبة لهم، يعتبر الوضع الحالي جيداً، لكن بالنسبة إلى باقي البلاد، فالوضع يتعذر الدفاع عنه.

يجب أن يكون مجلس الأمن القومي عبارة عن مؤسسة تضم طاقماً يقوم بتحضير تقارير عقلانية هادفة وخالية من الحباة. ويجب أن يكون أعضاء المجلس هم أفضل الخبراء في البلاد، وليس من الجنود، وإنما من المدنيين الذين ليس لديهم إلتزامات خارجية. وبما أنه من المستبعد أن تتنازل الحكومة وكذلك جيش الدفاع الإسرائيلي والمؤسسة الدفاعية عن سلطاتهم، فإن على الكنيست أن يفرض التغيير بالقوة، وذلك بوسائل القانون أو القيام بتعديل قانون تأسيس الحكومة.

يجب أن تكون هذه الأسس هي المبادئ التوجيهية الأساسية في الثورة داخل جيش الدفاع الإسرائيلي والمؤسسة الدفاعية العسكرية. فما ذكرته آنفاً ليس شاملاً كلياً، لكنني واثق بأن العمل الجاد والمكثف يأتجاه تنفيذ الثورة المقترحة يمكنه أن يبدل الوضع القائم. ولا يبقى للمرء سوى الأمل بأن بعض الناس سيتجرؤون ويقبلون التحدي.



Research Services Group
ResearchServices.Group@gmail.com